



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية

E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2



مقدمة

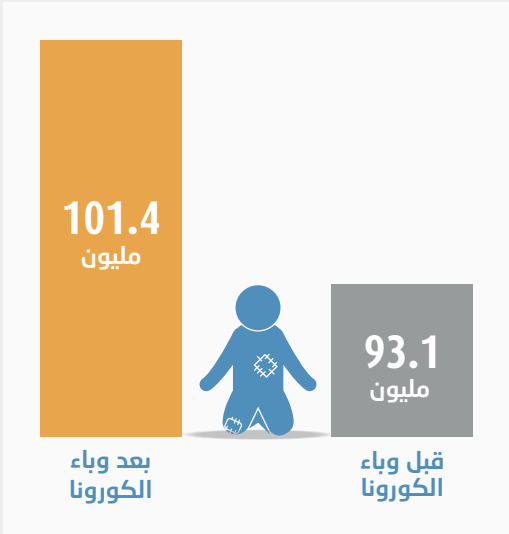
سيرتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر. يتوقع أن يكون للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا العالمي أثرٌ سلبي على فرص العمل، والدخل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية، مما سيؤدي إلى تقلص الطبقة المتوسطة الدخل في المنطقة. ونتيجة لذلك، سيقع 8.3 مليون شخص في شباك الفقر، حسب التقديرات، مما يعني أن ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة سيُصنّفون في عداد الفقراء. ويمكن أن تكون عواقب هذه الأزمة شديدةً على الفئات المعرّضة للمخاطر، ولا سيما النساء والشباب والشابات، والعاملين في القطاع غير النظامي ممن لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وما يفاقم هذا التحدي هو غياب الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وتطبيق نُظم الحماية الاجتماعية غير الشاملة للجميع في بعض البلدان العربية.

ويُتوقع أن يؤدي التراجع الاقتصادي إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما لدى الفقراء. ويعاني حوالي 50 مليون شخص حالياً من نقص التغذية في المنطقة العربية. ونتيجةً لتزايد الفقر، يمكن أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية. ومع إغلاق المدارس في عدة بلدان،



©istock.com/RichVintage

الزيادة المتوقعة في عدد الفقراء: 8.3 مليون شخص إضافي



ملاحظة: وُضعت تقديرات الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية التي حدّتها البلدان العربية.



توقّفت برامج التغذية المدرسية التي تسهم إلى حد بعيد في تحقيق الأمن الغذائي للأطفال.

وتنفق المنطقة العربية حوالي 110 مليارات دولار على الواردات الغذائية، أي حوالي 4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتأتي أكثر من 50 في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة في المنطقة العربية من الأغذية المستوردة. وحبوب القمح هي الحبوب الرئيسية المستهلكة في المنطقة، حيث يبلغ نصيب الفرد من استهلاك القمح حوالي 127 كيلوغراماً في السنة، غير أن 65 في المائة من كميات القمح المستهلكة تُستورد من الأسواق الخارجية. والأرز هو نوع رئيسي آخر من الحبوب المستهلكة، و المنطقة مستوردة صافية له. وتمثل كميات القمح والأرز، مجتمعةً، حوالي 11 مليار دولار من العجز التجاري في المنطقة.

قد تسجّل المنطقة العربية نقصاً في الأغذية وارتفاعاً حاداً في الأسعار إذا طال أمد وباء كورونا العالمي وتسبّب بتعطيل الإمدادات الغذائية العالمية. فتفشى الوباء لفترة طويلة في جميع أنحاء العالم يمكن أن يعطل سلاسل الإمداد العالمية، وإنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها. وسيؤدّي هذا الوضع إلى انخفاض الصادرات الغذائية بسبب إفراط البلدان المنتجة للأغذية في تخزين منتجاتها الغذائية. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، ولا سيما الأغذية الأساسية والغنية بالبروتينات.

تخسر المنطقة حوالي 60 مليار دولار سنوياً بسبب فقدان الأغذية وهدرها. ويُقدر مجموع فقدان الأغذية وهدرها بنحو ثلث الأغذية في المنطقة، حيث يبلغ نصيب الفرد منه 210 كيلوغرامات في السنة. وفي بعض البلدان، يصل نصيب الفرد من فقدان الأغذية وهدرها إلى 427 كيلوغراماً في السنة. والحد من فقدان الأغذية وهدرها بنسبة 50 في المائة على الأقل سيزيد دخل الأسر المعيشية بما لا يقل عن 20 مليار دولار. وستتمكن المنطقة من تحسين مستوى توفر الأغذية إلى حد كبير، وتخفيض وارداتها من الأغذية، وتحسين ميزانها التجاري.

ويهدد وباء كورونا 55 مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة الإنسانية في المنطقة العربية، من بينهم حوالي 26 مليون مشرّد قسراً (من لاجئين ونازحين داخلياً)، ويعاني نحو 16 مليون شخص منهم من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة.

تدابير وطنية على مستوى السياسات

لا بد من أن تنفذ الحكومات العربية استجابةً طارئةً وسريعة من أجل حماية شعوبها من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لتداعيات وباء كورونا.

توفير الحماية الاجتماعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعرضة للمخاطر

أ. تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاق تغطية النظم ذات الصلة، بما في ذلك التحويلات النقدية، والمعونة الغذائية، واستحقاقات البطالة، والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، لفترة مؤقتة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر لدعم الفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر؛



© istock.com/hadynyah

ب. توسيع وزيادة فرص الحصول على الغذاء في إطار برامج القسائم الغذائية وبطاقات حصص الإعاشة للسكان المعرّضين للمخاطر؛

ج. تأجيل سداد القروض الفردية والرهون العقارية، وتعليق الرسوم الحكومية مؤقتاً، وتوفير الإعفاء الضريبي للمحتاجين من أجل حماية الطبقة المتوسطة الدخل من الوقوع في الفقر؛

د. توفير الدعم الائتماني وقروض من دون فوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة وللعاملين لحسابهم الخاص من أجل تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة وحمايتها من الوقوع في الفقر.

الأمن الغذائي

أ. ضمان الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية والاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة ومن دون انقطاع، عن طريق استيراد وتخزين كميات إضافية من المحاصيل الأساسية الاستراتيجية والإمدادات الغذائية في الأجل القصير؛

ب. اتخاذ التدابير اللازمة لتوزيع الأغذية بكفاءة وفعالية من أجل تيسير وصول الفئات الأكثر عرضة للمخاطر إلى الغذاء؛

ج. وضع آليات لرصد أسعار المواد الغذائية بانتظام، ومنع الإفراط في التخزين والتلاعب بالأسعار لدعم المستهلكين الفقراء والمعرّضين للمخاطر؛

د. ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وتوسيعه، ولا سيما في زراعة القمح والحبوب، لمعالجة النقص المحتمل في الأغذية على الصعيد الوطني من خلال زيادة فرص الحصول على الائتمانات والقروض الميسرة، وتيسير الحصول على مدخلات الإنتاج، واستئجار مساحات من الأراضي العامة لزراعتها، وإزالة القيود على التجارة؛

هـ. إتاحة الاستثناءات في أنظمة العمل لتمديد ساعات العمل في المزارع وشركات تجهيز الأغذية لزيادة الإنتاج الغذائي؛

و. تشجيع توصيل المشتريات إلى المنازل من دون اتصال بشري باستخدام التطبيقات الإلكترونية، والعمل على توصيل الوجبات الجاهزة ومشتريات البقالة في آنٍ معاً لإبقاء الناس في منازلهم؛

ز. تشجيع تغيير السلوك، وترشيد الاستهلاك، وتحسين مرافق التخزين، وتشجيع الناس على الحد من فقدان الأغذية وهدرها.





© istock.com/Deagreez

تضامن القطاع الخاص

- أ. إنشاء صندوق مخصص للطوارئ برعاية القطاع الخاص لدعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة في تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان الأمن الغذائي؛
- ب. تشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال وإدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها من أجل حماية وظائف العمال ودخلهم، ورياديين الأعمال، والطبقة المتوسطة الدخل؛
- ج. التوصية بأن تمنح المصارف الخاصة إعفاءات من دفع الفوائد أثناء الأزمة، وأن توقف مؤقتاً تحصيل رؤوس الأموال الأصلية للقروض من الشركات الصغيرة والمتوسطة ومن العاملين لحسابهم الخاص حتى تتمكن المشاريع التجارية الصغيرة والمهنيون من تحمّل الصدمة الاقتصادية.

تدابير إقليمية على مستوى السياسات

لا بد من أن تكون الاستجابة الإقليمية لحالات الطوارئ داعمةً للجهود الوطنية، وأن تعبئ الموارد والخبرات لحماية الفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر من أثر وباء كورونا.

- أ. الحكومات العربية مدعوة إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي يدعم البلدان المعرضة للمخاطر، بما فيها البلدان العربية الأقل نمواً. وينبغي أن يكون هذا الصندوق موجهاً للفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر، وأن يكفل الاستجابة السريعة، ويوفر الإغاثة في حالات نقص الأغذية أو الطوارئ الصحية. ويمكن أن تعلن الحكومات العربية، مثلاً، تحويل الزكاة الدينية المدفوعة في هذا العام، سواء زكاة الفطر أو زكاة المال، إلى هذا الصندوق؛

ب. لا بد من أن تتخذ الحكومات العربية إجراءات منسقة لإزالة جميع القيود على الواردات والصادرات، ولا سيما الأغذية، والمنتجات الطبية، والمدخلات اللازمة للصناعات المنتجة للسلع الأساسية. وينبغي أن تنظر



الحكومات العربية في إزالة جميع الحواجز المتبقية أمام تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية من أجل تعزيز التبادل التجاري داخل المنطقة؛

- ج. الحكومات العربية مدعوة الى التنسيق لضمان استمرار تدفق الموارد والخدمات اللوجستية عبر الحدود، ولاسيما السلع الأساسية، مثل الإمدادات الطبية والمواد الغذائية. وهي مدعوة أيضاً إلى إبداء درجة قصوى من المرونة في ما يتعلق بتفسير قواعد القيادة والالتزام بالقيود المفروضة؛ وإلى تعميم التغييرات المدخلة على إجراءات سير المركبات بانتظام، لا سيما في المناطق الخاضعة للحجر الصحي؛ وإلى تشجيع الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البري الدولي للبضائع لضمان سلاسة حركة السلع؛ وإعطاء الأولوية لإمدادات الأدوية والمواد الغذائية؛
- د. الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والجهات المانحة في المنطقة مدعوة إلى مراجعة سُبل توفير المعونة الغذائية من أجل التكيّف مع الديناميات السوقية واللوجستية التي وُضعت حديثاً، وتحديد الممرات الآمنة لتقديم المعونة الغذائية إلى البلدان التي تشهد صراعات. وينبغي رفع العقوبات المفروضة على عدة بلدان عربية والحصار المفروض على قطاع غزة، وعدم فرض أي قيود على المواد اللازمة لمكافحة الوباء وحماية سُبل العيش؛
- هـ. الدعوة إلى وضع «مدونة قواعد سلوك» بشأن ممارسات التخزين العامة، وإعادة النظر في الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن. وينبغي تنفيذ «بند السلام» لمنظمة التجارة العالمية بشأن ممارسات التخزين العامة على نحو لا يعرقل التجارة، ولا يؤثر على أسعار الأغذية، ولا يهدد الأمن الغذائي لبلدان أخرى. ولا بد من أن ترصد منظمة التجارة العالمية المعلومات المتعلقة ببرامج التخزين العامة المختلفة وأن تنشرها في الوقت المناسب، وأن تتخذ الإجراءات الملائمة في ضوء هذه المعلومات؛
- و. الدعوة إلى اتخاذ قرار سريع بإعفاء الدول العربية المستوردة الصافية للأغذية من القيود التي يفرضها منتجوا الأغذية ومورّدها على تصدير المواد الغذائية؛
- ز. ينبغي أن تنسّق الحكومات في جميع بلدان المنطقة إجراءاتها لتفعيل الصندوق العربي للأمن الغذائي، المقترح بموجب قرار صادر عن جامعة الدول العربية، وذلك بدعم من مختلف صناديق التنمية العربية. ويهدف الصندوق حصراً إلى توفير الإغاثة في حالات نقص الأغذية أو في حالات الطوارئ المشابهة لوباء كورونا، وضمان الاستجابة السريعة على المستوى الإقليمي.



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار
وعدّل وازدهار

رسالتنا: بشفّ وعزم وعقل: نبتكر، نتج المعرفة،
نقدّم المشورة، نبنى التوافق، نواكب المنطقة
العربية على مسار خطة عام 2030.
بدأ بيد، نبنى غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org



© istock.com/Radila Radilova